

"إفدي لحقوق الإنسان": إخفاء السعودية قطريين إجراء غادر، والغدر مجرم في القانون

فرنسا / نبأ - قال عبد المجيد مراري، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "إفدي لحقوق الإنسان" في باريس، إن إخفاء السلطات السعودية للمواطن علي ناصر علي جار [٢] 70 عاماً) وابنه عبد الهادي (17 عاماً) في السعودية "يعد" تدهوراً خطيراً في حق مواطنين مدنيين"، و"إجراء انتقامياً من قبل السلطات السعودية ضد القطريين".

وأكد مراري لصحيفة "الشرق" القطرية أن "الاختفاء القسري مدان ومرفوض من قبل القانون الدولي كالميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمعاهد الخاص للحقوق المدنية والميثاق العربي لحقوق الإنسان ومحكمة الجنائية الدولية التي نص قانونها على تجريم الاختفاء القسري للمواطنين"، داعياً إلى "تحديد الشعوب الخليجية عن الصراعات بين الدول".

وأشار إلى أن "المواطن علي ناصر ونجله قد دخلا إلى الأراضي السعودية بتصریح قانوني، وبالتالي فإن ما جرى معهما يعتبر إجراء غادراً، والغدر مجرم في القانون"، واصفاً هذا الإجراء بـ "العمل المشين المرفوض قانوناً وإنسانياً وحقوقاً"، مستنكراً "إقحام المواطنين في أي خلاف بين الحكومات".

وأكد مراري أن "المواطن الخليجي لم يعد يشعر بالأمان خاصة القطري، بعد أن صارت سلامته الأمنية مهددة في تنقلاته، برغم أن القانون الدولي حث على الحق والامان والحرية لكل مواطن"، مشيراً إلى أن "إفدي لحقوق الإنسان" ستتوجه إلى كل الآليات الدولية كالمقرر الخاص المعنى بالاختفاء القسري وغيرها من الآليات الأخرى لمطالبة السلطات السعودية بتوفير معلومات كافية عن المواطنين حتى تسهل مخاطبتها والاستفسار عن مصير المواطنين".

وأشار إلى أن "إجراءات دول الحمار العقابية امتدت من الأسر والعائلات ذات الزواج المختلط التي أجبرتها دول الحمار على مغادرة قطر، إلى الطلاب والمرضى ورؤساء المقاولات ورجال الاعمال والمستثمرين الذين لديهم مصالح في دول الحمار".

وكانت "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" في قطر قد أعلنت عن اختفاء المواطن علي ناصر علي جار [٣]

وابنه عبد الهاדי قسريا في المنطقة الشرقية للسعودية، منذ يوم 18 أغسطس / آب 2019، وذلك بعد أن دخلا المملكة بموجب تصرير عائلتي يوم الخميس 15 أغسطس / آب 2019.